جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

دور السلطة التشريعية في الرقابة على الأموال العامة

رسالة مقدمة من الباحثة

جيهان حسن سيد أحمد خليل

للحصول على درجة دكتوراه في الحقوق

شكلت لجنة المناقشة من السادة :

الأستاذ الدكتور محمود عاطف البنا مشرفاً ورئيساً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ أنور أحمد رسلان عضواً
عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد العال السناري عضواً
أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق - جامعة حلوان

٢٠٠١م - ١٤٢٢هـ

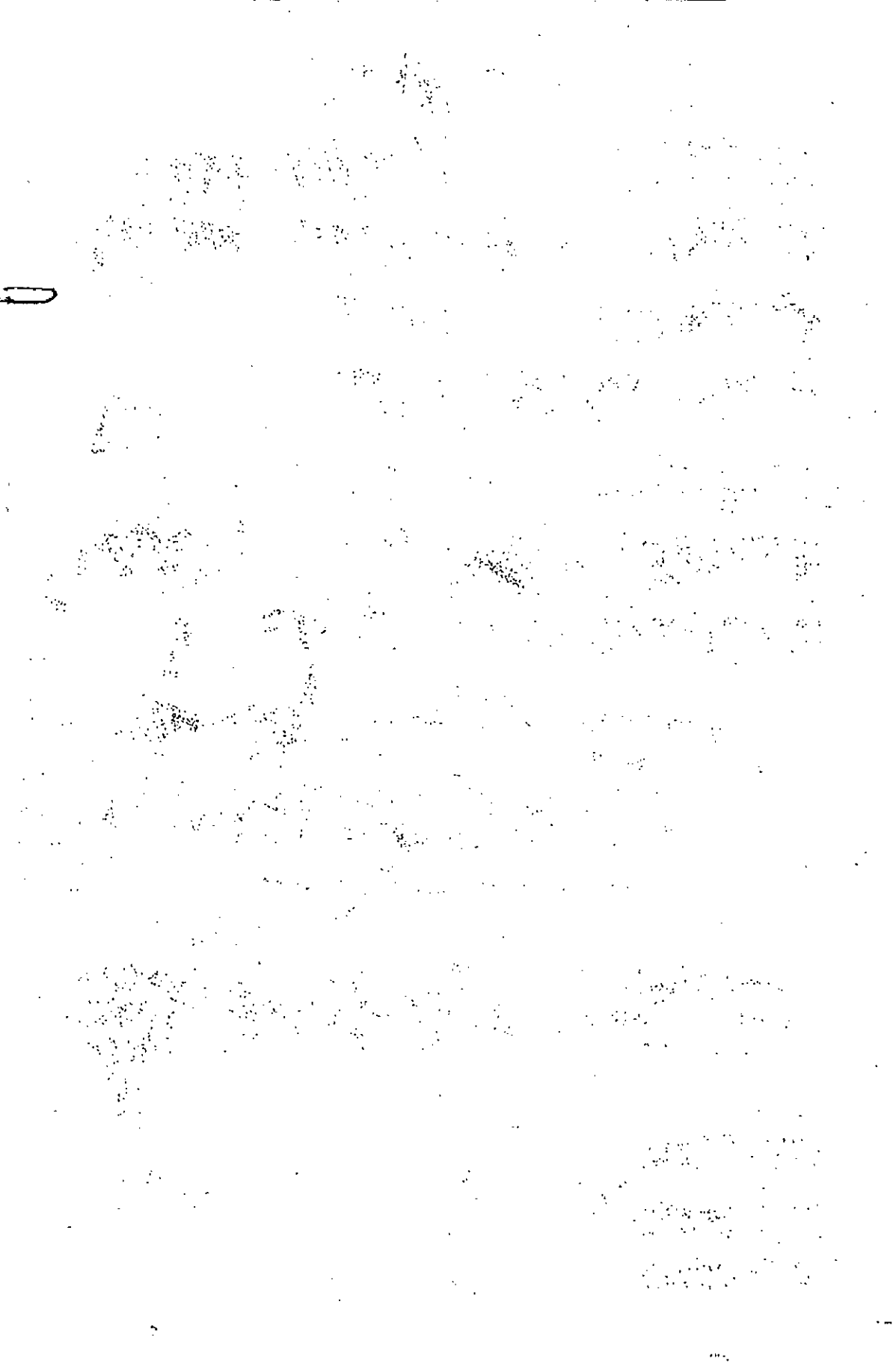

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

دور السلطة التشريعية في الرقابة على الأموال العامة

رسالة مقدمة من الباحثة

جيهان حسن سيد أحمد خليل

للحصول على درجة دكتوراه في الحقوق

تشكلت لجنة المناقشة من السادة :

الأستاذ الدكتور محمود عاطف البنا مشرفاً ورئيساً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ أنور أحمد رسلان عضواً
عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد العال السناري عضواً
أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق - جامعة حلوان

٢٠٠١م - ١٤٢٢هـ

" إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا
نضيع أجر من أحسن عملاً "

صدق الله العظيم

سورة الكهف الآية ٢٩

" وقلَ ربِ زِدنى علماً"

إهـــــــداء

أهدى ثمرة مجهودى

إلى سبب وجودى ونور حياتى ومبعث إجتهادى ومثلى الأعلى
إلى من أخفض لهما جناح الذل من الرحمة إلى والدى الحبيبين
حفظهما الله وأدام بقاءهما إنة سميع مجيب الدعاء.

إلى زوجى الذى رافقنى رحلة كفاحى حتى تخرج هذة الرسالة إلى النور.

إلى إخـــــــــــوتى الأعزاء

إلى زهـــــــــــرة عمرى

" إبنتـــــــــــى الحبيبة"

" هنـــــــــد "

شكر وتقدير

****

الشكر لله سبحانه وتعالى الذى هدانى إلىهذا الطريق وماكنت لأهتدى لولا أن هدانى الله والذى منّ على بكثير من نعمة التى لا تعد ولا تحصى.

إلى استاذى الفاضل / الأستاذ الدكتور/ محمود عاطف البنا

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الذى يهدى إلى عقلى فى كل لحظة نوراً والذى عبد لى الطريق بكل تواضع رجال العلم العظام ومنحنى من وقته ومجهوده الكثير.

أهدى لسيادتكم بعضاً من ضياء هديتك إعترافاً منى بالجميل . جزاكم الله عنى كل الخير ولكم منى عميق الشكر كما أتوجه بخالص الشكر.

إلى السيد الأستاذالدكتور/ أنور أحمد رسلان عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة

والسيدالأستاذ الدكتور/ محمد عبد العال السناري استاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة حلوان

أقر لحضراتكم بكل العرفان والجميل الذى طوقتم به عنقى أبد الدهر

*** جزاكم الله خيرا ***

وحسبى فى هذا المقام أن أخص بالشكر والتقدير والداى لفيضهما الكريم علي من العناية ولما زودانى به من علم ومعرفة منذ ميلادى.

كما أتوجة بالشكر لكل من علمنى منذ الصغر وكل من شارك فى هذة الرسالة بالمعلومة والنصح والمشورة والدعم وأخص بالشكر رؤسائى وزملائى بالجهاز المركزى للمحاسبات.

" فلهم من الله خير الجزاء"

مقـــدمة

لا يخفى علينا مدى أهمية المال العام ومدى تأثيره على مستوى الدولة مـــن كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذا استلزم الأمر إحاطته بنـــوع من الحماية وتتم هذه الحماية بفرض الرقابة القانونية عليه وتتنوع طرق الرقابة على مالية الدولة فقد تكون رقابة خارجية وقد تكون رقابة داخليـــة ،والرقابـــة الأخيرة هى التى تمارسها الجهة الإدارية أو السلطة التنفيذية باعتبارهـــا هـــى السلطة القائمة على مالية الدولة أما الرقابة الخارجية هى التى تتم عن طريـــق جهة خارجية مستقلة تكون على درجة عالية من العلم والدراية وتتميز بالكفـــاءة فى ممارسة هذه الرقابة وقد تقوم بالرقابة الخارجية السلطة التشريعية وقد تقوم بـــها السلطة القضائية وذلك بخلاف الأجهزة المتخصصـــة لممارســـة الرقابـــة المالية ومنها الجهاز المركزى للمحاسبات فى مصر وجهة أخرى.تمارس الرقابة الإدارية والمالية وهى هيئة الرقابة الإدارية ولأهمية الـــدور الرقـــابى للســـلطة التشريعية على الأموال العامة نـــدرك ضـــرورة تحديـــده وخاصـــة أن الســـلطة التشريعية تقوم بالرقابة على الأموال العامة بطرق متعددة فلا يقف دورها عنـــد حد اعتماد الموازنة العامة والحساب الختامي بل تتدخل فى مجالات متعددة بهدف حماية المال العام،والذى دفعنا لدراسة هذا الموضوع بخـــلاف أهميتـــه هـــو ان غالبية المؤلفات التى تدخلت لدراسة الدور الرقابى للسلطة التشريعية لم تتناولـــه بأكمله بل تحدثت عن أحد المجالات التى تدخلت فيها السلطة التشريعية لأحكـــام الرقابة على مالية الدولة ولم تتناول باقى المجالات . لذا وجدنا ضرورة تحديـــد هذا الدور نظراً لأهميته ومساهمته فى الحفاظ على مالية الدولة.

والسلطة البرلمانية تلعب دوراً هاماً فى أحكام الرقابة على الأمـــوال العامـــة سواء تم هذا الدور بصورة مباشرة عن طريـــق موظفيـــها واللجـــان المشـــكلة بمعرفتها أو يتم عن طريق تكليف أحد الأجهزة بممارسة هذه الرقابة أو يتم داخل جلسات المجلس عن طريق النواب ولا تنقطع العلاقة بيـــن الســـلطة التشـــريعية وبين الأجهزة المعاونة لها بمجرد التكليف بل تستمر هذه الصلـــة عـــن طريـــق

فهرس تفصيلى

رقم الصفحة

- مقدمة ..... ١ -٦
- مبحث تمهيدى .....

أساس رقابة السلطة التشريعية على الأموال العامة ٧

أولاً : ماهية الرقابة بصفة عامة..... ٧

ثانياً :ماهية الرقابة التشريعية ٨

ثالثاً :أساس الرقابة التشريعية ٩

رابعاً : الأموال العامة ١٠

منهج البحث ١٣-١٤

القسم الأول

الـرقابة التشـريعية علـى الأداء المـالى للدولة ودور الرقابة الخارجية المتخصصة فى معاونتها..... ١٥-١٧

الباب الاول

رقابة السلطة التشريعية على الاداء المالى للدولة..... ١٨-١٩

الفصل الأول:

الرقابة التشريعية السابقة واللاحقة على الكميات المالية..... ٢٠

المبحث الأول:

الرقابة السابقة على الاداء المالى للدولة"الموازنة العامة للدولة ٢١

المطلب الأول:

ماهية الموازنة العامة للدولة وأهميتها وخصائصها..... ٢٢

١) ماهية الموازنة العامة ٢٢-٢٤

٢) أهمية الموازنة العامة ٢٤-٢٥

٣) خصائص الموازنة العامة..... ٢٦-٣٤

- موازنة البرامج والاداء ٣٥-٣٦

المطلب الثاني: رقم الصفحة

دورة الموازنة العامة ودور الرقابة التشريعية اثناءها..... ٣٧

أولاً : تحضير الموازنة العامة ٣٧

ثانياً: اعداد الموازنة فى بعض الدول العربية والاجنبية ٣٨

أ- اعداد الموازنة العامة فى لبنان ٣٨-٣٩

ب- دور الحكومة فى عمل الميزانية فى النظام الرئاسى الامريكى ٤٠-٤٢

جـ- اعداد الموازنة العامة فى بريطانيا..... ٤٢-٤٤

د- اعداد الموازنة فى فرنسا..... ٤٤-٤٥

ثالثاً: دور السلطة التشريعية فى اعتماد الموازنة العامة..... ٤٦-٥١

- ميزانيات المجالس المحلية..... ٥٢-٥٦

رابعاً: اعتماد الموازنة العامة فى بعض الدول العربية والاجنبية..... ٥٧

أ- اعتماد الموازنة فى لبنان..... ٥٧-٥٨

ب- اعتماد الموازنة فى النظام الرئاسى الامريكى..... ٥٩

جـ- اعتماد البرلمان للميزانية فى بريطانيا..... ٥٩-٦٠

د- الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة فى فرنسا ٦٠-٦١

خامساً: دور السلطة التشريعية فى الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة فى النظام المصرى..... ٦٢

أ- الحقوق الممنوحة للسلطة التشريعية من قبل الدستور لممارسة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة..... ٦٣

- حق السؤال..... ٦٣-٦٥
- الاستجواب..... ٦٦-٦٧
- لجان تقصى الحقائق..... ٦٨
- طلبات الاحاطة وطرح موضوعات عامة للمناقشة..... ٦٩-٧٠

ب-مدى دور السلطة التشريعية فى الرقابةقبل الصرف..... ٧١

رقم الصفحة

سادساً: الرقابة البرلمانية اثناء تنفيذ الموازنة العامة للدولة فى النظام الفرنسى..... ٧٢-٧٤

المبحث الثانى

الرقابة اللاحقة على الاداء المالى للدولة..... ٧٥

المطلب الاول

ماهية الحساب الختامى والرقابة التشريعية فى النظام المصرى ٧٦

أولاً: ماهية الحساب الختامى..... ٧٦

ثانياً: اعداد الحساب الختامى..... ٧٧

ثالثاً: اعتماد الحساب الختامى ٧٧

رابعاً: أسلوب اعتماد الحساب الختامى من مجلس الشعب..... ٧٨-٨٠

خامساً: أهمية اعتماد الحساب الختامى من مجلس الشعب..... ٨١

سادساً: اثار اعتماد السلطة التشريعية للحساب الختامى على موازنة السنة القادمة..... ٨٢-٨٣

المطلب الثانى

الرقابة اللاحقة فى بعض النظم المختلفة ٨٤

أولاً: الرقابة اللاحقة فى النظام الفرنسى..... ٨٤

ثانياً: الرقابة اللاحقة فى بريطانيا ٨٥

ثالثاً: الرقابة اللاحقة فى الولايات المتحدة الامريكية..... ٨٥

رابعاً: الرقابة اللاحقة فى لبنان..... ٨٦

الفصل الثانى

طرق الرقابة التشريعية على الاموال العامة..... ٨٧

المبحث الاول

الرقابة التشريعية باصدار قوانين مالية وكيفية تقيد الادارة عند التعاقد ٨٨

رقم الصفحة

المطلب الاول:

الرقابة التشريعية باصدار قوانين مالية..... ٨٩-٩٠

أولاً: ماهية القوانين المالية ٩١

ثانياً: رقابة السلطة التشريعية باصدار قوانين مالية..... ٩١-٩٥

ثالثاً:رقابة البرلمان على انشاء الضرائب فى بعض الدول الاجنبية..... ٩٥

١- فى انجلترا..... ٩٥-٩٦

٢- فى فرنسا..... ٩٦-٩٨

رابعاً: دور القوانين المالية فى الرقابة على مالية الدولة..... ٩٨-٩٩

المطلب الثانى

الرقابة التشريعية بتقيد حرية الادارة عند التعاقدالمناقصات والمزايدات العامة ١٠٠

أولاً: ماهية المناقصات والمزايدات..... ١٠١-١٠٣

ثانياً: حالات الاخلال بتنفيذ العقد ١٠٤

ثالثاً: اجراءات التعاقد بعد رسو المناقصة..... ١٠٤

رابعاً: رقابة السلطة التشريعية عند بيع أو تأجير الادارة للعقارات أو المنقولات أو الترخيص بالانتفاع ١٠٥

المبحث الثانى

دور السلطة التشريعية فى مراجعة الحسابات الحكومية ١٠٦

المطلب الاول

لجان تقصى الحقائق ١٠٧

أولاً: سلطة تشكيل لجان تقصى الحقائق..... ١٠٨-١١١

ثانياً:تشكيل لجنة خاصة لتقصى الحقائق..... ١١٢-١١٣

ثالثاً: اجراءات لجان تقصى الحقائق..... ١١٣

رابعاً:مناقشة المجلس لتقارير لجان تقصى الحقائق..... ١١٤-١١٦

المطلب الثانى رقم الصفحة
تقييم دور لجان تقصى الحقائق ١١٧
سلبيات لجان تقصى الحقائق..... ١١٧-١٢٠

الباب الثانى

الرقابة الخارجية المتخصصة على مالية الدولة..... ١٢١
الفصل الأول
الرقابة المالية المتخصصة فى مصر..... ١٢٢-١٢٦
المبحث الأول
تشكيل الجهاز المركزى للمحاسبات والجهات الخاضعة لرقابته..... ١٢٧
المطلب الأول
تشكيل الجهاز المركزى للمحاسبات والنظام القانونى السارى على العاملين به..... ١٢٨
أولاً: اعضاء الجهاز..... ١٢٨-١٣٣
ثانياً: النظام القانونى للعاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات..... ١٣٣-١٣٨
١- تأديب العاملين بالجهاز والتحقيق معهم..... ١٣٨-١٤٠
٢- السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات..... ١٤٠
المطلب الثانى
الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز..... ١٤٨-١٥٠
(مجلس الشعب - مالية مجلس الشورى - النفقات السرية - مالية الجهاز المركزى للمحاسبات)..... ١٥٠-١٥٢
التزامات الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز..... ١٥٣-١٥٤
المبحث الثانى
اختصاصات الجهاز المركزى للمحاسبات ودوره كجهة معاونة للسلطة التشريعية فى الرقابة المالية..... ١٥٥

رقم الصفحة

المطلب الاول

الرقابة المالية..... ١٥٦-١٥٩

المطلب الثانى

الرقابة القانونية..... ١٦٠-١٦٩

المطلب الثالث

الرقابة على الاداء او رقابة الملائمة..... ١٧٠-١٧٥

المبحث الثالث

تقييم الدور الرقابى للجهاز المركزى للمحاسبات والعيوب التى تشوب رقابة الجهاز وكيفية التغلب عليها ١٧٦-١٨٤

الفصل الثانى

الرقابة الخارجية المتخصصة فى فرنسا ١٨٥

التطور التاريخى للرقابة الخارجية فى فرنسا..... ١٨٥-١٨٨

المبحث الأول

محكمة المحاسبات الفرنسية..... ١٨٩

المطلب الأول

تشكيل محكمة المحاسبات وخصائصها..... ١٩٠

أولاً: تشكيل محكمة المحاسبات الفرنسية..... ١٩٠-١٩٢

ثانياً: خصائص محكمة المحاسبات الفرنسية..... ١٩٣-١٩٤

المطلب الثانى

اختصاصات محكمة المحاسبات الفرنسية..... ١٩٥

اولاً: الاختصاصات القضائية..... ١٩٥-١٩٧

ثانياً: الاختصاصات الادارية..... ١٩٧-٢٠١

احكام محكمة المحاسبات والاجراءات امامها..... ٢٠١-٢٠٢

طرق الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة المحاسبات..... ٢٠٣-٢٠٤

رقم الصفحة

المبحث الثانى

المحكمة التأديبية لمخالفات الميزانية والمخالفات المالية..... ٢٠٥-٢٠٦

المطلب الأول

تشكيل المحكمة التأديبية لمخالفات الميزانيـــة والمخالفـــات الماليـــة واجراءات قيامها بعملها..... ٢٠٧-٢١٠

المطلب الثانى

سلطات المحكمة والجزاءات التى توقعها وطرق الطعن فيها..... ٢١١

أولاً: سلطات المحكمة..... ٢١١

ثانياً:الجزاءات التى توقعها المحكمة وطرق الطعن فيها..... ٢١١-٢١٤

ثالثاً: السلطة المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية..... ٢١٥

رابعاً: طبيعة الجزاءات التى توقعها المحكمة التأديبية ٢١٥

خامساً: طرق الطعن فى الاحكام التى تصدرها المحكمة ٢١٦

الفصل الثالث

الرقابة الخارجية المتخصصة فى لبنان..... ٢١٧

المبحث الأول

نشأه ديوان المحاسبة فى لبنان واختصاصاته..... ٢١٨

المطلب الاول

نشأه ديوان المحاسبة فى لبنان وتشكيله..... ٢١٩

اولاً: انشاء الديوان..... ٢١٩

ثانياً: اهداف رقابة ديوان المحاسبة..... ٢٢٠-٢٢١

ثالثاً: تشكيل ديوان المحاسبة فى لبنان..... ٢٢١-٢٢٢

المطلب الثانى

اختصاصات ديوان المحاسبة فى لبنان..... ٢٢٣-٢٢٤

صور رقابة ديوان المحاسبة فى لبنان.....

أولاً: الرقابة الادارية..... ٢٢٥-٢٢٧

رقم الصفحة

ثانياً: الرقابة القضائية..... ٢٢٧-٢٣١

المبحث الثانى

طبيعة الاحكام التى يصدرها ديوان المحاسبة وطرق الطعن فيها..... ٢٣٢

المطلب الأول

طبيعة الاحكام الصادرة من ديوان المحاسبةوخصاص اجراءات المحاكمة ٢٣٣-٢٣٥

المطلب الثانى

طرق الطعن فى الاحكام الصادرة من ديوان المحاسبة..... ٢٣٦-٢٣٨

الفصل الرابع

الرقابة المالية والتحول الاقتصادى..... ٢٣٩

المبحث الأول

الخصخصة..... ٢٤٠

المطلب الأول

ماهية الخصخصة وطرقها..... ٢٤١

أولاً: ماهية الخصخصة..... ٢٤١-٢٤٢

ثانياً: مراحل الخصخصة..... ٢٤٢-٢٤٣

المطلب الثانى

مبررات الخصخصة..... ٢٤٤-٢٤٨

المبحث الثانى

الرقابة المالية فى ظل الخصخصة..... ٢٤٩

المطلب الأول

دور الجهاز المركزى للمحاسبات فى الرقابة على الخصخصة..... ٢٥٠

أولاً: مجال تقويم البرنامج..... ٢٥٠

ثانياً: رقابة الجهاز على تنفيذ البرنامج..... ٢٥٠

ثالثاً: الرقابة على مساهمة المال العام فى المشروعات المشتركة..... ٢٥١

رقم الصفحة

رابعاً:الرقابة على المشروعات التى تم خصخصتها..... ٢٥١-٢٥٤

المطلب الثانى

الاحتكار والخصخصة ٢٥٥-٢٥٨

القسم الثانى

رقابة السلطة التشريعية على العقود الادارية ومشروعات الاستثمار والاتفاقيات الدولية ذات الطابع المالى

مقدمة..... ٢٥٩-٢٦٢

الباب الاول

رقابة السلطة التشريعية على منح امتياز المرافق العامة واستغلال موارد الثروة الطبيعية..... ٢٦٣

الفصل الأول

علاقة امتياز المرافق العامة باستغلال موارد الثروة الطبيعية ٢٦٤

المبحث الأول

ماهية امتياز المرافق العامة واسلوب الرقابة التشريعية على منح امتياز المرافق العامة..... ٢٦٥

المطلب الأول

ماهية امتيازات المرافق العامة..... ٢٦٦-٢٦٧

المطلب الثانى

الرقابة على منح امتياز المرافق العامة..... ٢٦٨

أولاً: رقابة السلطة التشريعية على مدة الامتياز..... ٢٦٩

ثانياً: الرقابة على تنفيذ الامتياز..... ٢٧٠

ثالثاً: تطور التشريعات المنظمة لعقد امتيازالمرافق العامة ٢٧١

المبحث الثانى

رقم الصفحة

الامتـــياز باســـتغلال مـــورد من موارد الثروة الطبيعية واسلوب الرقابة التشريعية على منحه..... ٢٧٢

المطلب الأول

ماهية الامتياز باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية وطريقة منحه ٢٧٣

اولاً : ماهية الامتياز باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية..... ٢٧٣

ثانياً: كيفية منح امتياز باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية..... ٢٧٣-٢٧٥

المطلب الثانى

رقابـــة السلطة التشريعية على الامتياز باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية..... ٢٧٦

١-حـــدود السلطة التشريعية عند منح امتياز باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية..... ٢٧٦-٢٧٧

٢-الـــرقابة على تنفيذ الالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية..... ٢٧٧-٢٨٠

الفصل الثانى

عقود البوت B.O.T

المبحث الأول

ماهية عقود البوت ومجالاتها ومزاياها ٢٨٢

المطلب الأول

ماهية عقود البوت ومجالاتها ٢٨٣

أولاً: ماهية عقود البوت..... ٢٨٣

ثانياً: مجالات عقود البوت ٢٨٤

ثالثاً: الطبيعة القانونية لأمتياز مشروعات البوت..... ٤٨٤

أ- القواعد المستمدة من القانون الخاص..... ٢٨٥-٢٨٦

ب-القواعد المستمدة من القانون العام..... ٢٨٧-٢٨٨

رابعاً: مشروعات البوت فى مصر ٢٨٩

رقم الصفحة

المطلب الثانى

اتفاقيات مشروعات البوت ومزاياها..... ٢٩٠

أولاً:الهياكل الاساسية لاتفاقيات مشروعات البوت..... ٢٩٠

ثانياً: مزايا مشروعات البوت..... ٢٩٠

ثالثاً:الاتفاقيات المنفذة لمشروع البوت..... ٢٩١

١- عقود انشاء شركة المشروع.....

٢- اتفاقية الامتياز.....

- انتقال ملكية المشروع الى الحكومة المضيفة..... ٢٩٣-٢٩٤

المبحث الثانى

الرقابة التشريعية على انشاء عقود البوت..... ٢٩٥

المطلب الأول

اسلوب منح امتيازات مشروعات البوت..... ٢٩٦

أولاً: طريقة منح امتياز مشروع البوت..... ٢٩٦

ثانياً:كيفية تحديد مدة الامتياز وكيفية انتهائها..... ٢٩٦-٢٩٨

ثالثاً:دور السلطة التشريعية فى اختيار المتعاقد..... ٢٩٨-٢٩٩

رابعاً:تحديد مجالات مشروعات البوت..... ٢٩٩

خامساً:الرقابة على انشاء مشروع البوت وعلى ادارته..... ٣٠٠

سادساً:تأثير التسهيلات الضريبية على مشروعات البوت..... ٣٠١-٣٠٢

المطلب الثانى

دور السلطة التشريعية فى حالات الاخلال بتنفيذ عقود البوت ودورها فى تسوية المنازعات الخاصة بعقود البوت..... ٣٠٣

أولاً: القانون الواجب التطبيق فى حالة الاخلال بالالتزام ٣٠٤-٣٠٥

ثانياً: دور السلطة التشريعية فى تسوية المنازعات الخاصة بعقود الـB.O.T ٣٠٦

أولاً: التفاوض - ثانياً: التوفيق - ثالثاً: الوساطة..... ٣٠٦

رقم الصفحة

رابعاً: المحاكمات المصغرة - خامساً: الخبرة الفنية..... ٣٠٧

سادساً: التحكيم..... ٣٠٨-٣١٠

الباب الثانى

رقابة السلطة التشريعية على عقد القرض العـــام وعلـــى مشـــروعات الاستثمار والاتفاقيات الدولية ذات الطابع المالى..... ٣١١-٣١٢

الفصل الاول

الرقابة التشريعية على عقد القرض العام ومشروعات الاستثمار..... ٣١٣

المبحث الأول

عقد القرض العام والرقابة التشريعية عليه..... ٣١٤

المطلب الأول

ماهيةعقد القرض العام وطبيعته..... ٣١٥

أولاً: طبيعة عقد القرض العام..... ٣١٦

ثانياً: انواع القروض..... ٣١٨-٣٢١

المطلب الثانى

الرقابة التشريعية على انشاء عقد القرض العام..... ٣٢٢-٣٢٥

طريقة منح حق الاقتراض فى بعض القوانين الاجنبية..... ٣٢٦

١- فى النظام البريطانى..... ٣٢٦

٢- فى النظام الفرنسى..... ٣٢٧-٣٢٨

مبررات الرقابة التشريعية على اصدار القرض العام..... ٣٢٩-٣٣٠

المبحث الثانى

الرقابة التشريعية على مشروعات الاستثمار..... ٣٣١

المطلب الأول

ماهية مشروعات الاستثمار..... ٣٣٢-٣٣٣

رقم الصفحة

المطلب الثانى

دور السلطة التشريعية فى الرقابة على مشروعات الاستثمار..... ٣٣٤

أولاً: الرقابة باصدار القوانين التشريعية..... ٣٣٤-٣٤٠

ثانياً: دور السلطة التشريعية فى الرقابة المالية على مشروعات الاستثمار بعد اصدار القوانين المالية ٣٤١-٣٤٢

ثالثاً: مبررات الرقابة التشريعية على مشروعات الاستثمار..... ٣٤٣

الفصل الثانى

الرقابة التشريعية على الاتفاقيات الدولية ذات الطابع المالى..... ٣٤٤

المبحث الأول

ماهية الاتفاقيات الدولية ذات الطابع المالى واسلوب الرقابة عليها..... ٣٤٥

المطلب الأول

ماهية الاتفاقيات الدولية ذات الطابع المالى..... ٣٤٦-٣٤٩

المطلب الثانى

الرقابة التشريعية على الاتفاقيات الدولية ذات الطابع المالى..... ٣٥٠

أولاً: المفاوضة..... ٣٥٠

ثانياً: تحرير الاتفاقية وتوقيعها..... ٣٥١-٣٥٢

ثالثاً: التصديق على الاتفاقية..... ٣٥٣

أولاً:السلطة المنوطة بها التصديق على الاتفاقيات الدولية..... ٣٥٤-٣٥٥

ثانياً:السلطة المختصة بالتصديق فى الانظمة المختلفة..... ٣٥٦

ثالثاً: التصديق الناقص..... ٣٥٧-٣٥٩

- مبررات التصديق..... ٣٥٩
- تسجيل الاتفاقية..... ٣٦٠
- حالة التعارض بين نصوص الاتفاقية و التشريع الداخلى ٣٦٠-٣٦١
- تفسير الاتفاقيات..... ٣٦١-٣٦٢

الرقابة التشريعية عند تعديل الاتفاقيات الدولية..... ٣٦٣-٣٦٤

رقم الصفحة

المبحث الثانى

صور للاتفاقيات الدولية ذات الطابع المالى..... ٣٦٥

المطلب الأول

اتفاقيات البترول..... ٣٦٦-٣٦٩

المطلب الثانى ٣٦٦-٣٦٩

اتفاقية الجات..... ٣٧٠-٣٧٤

الخاتمة: نحو رقابة تشريعية فعالة على مالية الدولة..... ٣٧٥-٣٨٢

قائمة المراجع..... ٣٨٣

مستخلص الرسالة

تتناول هذه الرسالة الوسائل التى تراقب بـها السلطة التشـريعية الحكومـة للحفـاظ علـى المال العام ويسعى البحث الى إثبات مدى جدية هذه الوسائل ومـن هـذه الوسـائل اعتمـاد البرلمـان للموازنة العامة للدولة والحساب الختامى وإصدار قوانين ماليـة وتقييـد حريـة الإدارة عنـد التعـاقد وتشكيل لجان تقصى الحقائق . وأوضحنا ان الرقابة المالية لن تختفـى بـالتحول الإقتصـادى. وتقـوم السلطة التشريعية بوضع قانون ينظم قواعـد وإجـراءات منـح امتيـاز المرافـق العامـة واسـتغلال موارد الثروة الطبيعية ايضا تحدد مجالات مشروعات البوت وتمـارس الرقابـة عليـها بطـرق اخـرى متعددة وتمتد يدها الى الرقابة على عقد القرض العـام ، مشروعـات الاسـتثمار والموافقـة علـى الاتفاقيات الدولية ذات الطابع المالى ويسـاعدها فى هـذه الرقابـة الجـهاز المركـزى للمحاسـبات وعلى طول الدراسة قمنا بالإشارة الى بعض الأنظمة المقارنـة وفى الخاتمـة أوضحنـا بعـض العيـوب التى تشوب هذه الرقابة وقدمنا بعض المقترحـات الـتى نأمـل أن يؤخـذ بـها لتقويـة الرقابـة البرلمانيـة.

الشريف على الرسالة

٢٠٠٨/٦/